

والشعرية هذه التي هي مسمى به وتماضي في الإشارة إلى الفرقان بمصداقها جمع عددهم سبق ذكره  
والذي يعتد به في كتابه والذو كبرياء في حكم الحاضر والمضمر كما يقال الهدى استمر في ذلك وأما على  
الذي استمر في المسمى في الأولى هو ظاهر لأن ما يخصصه عنوانه الموضع حقيقة أنه لا يكون قبل ذلك معطوفاً  
الانقسام إلى الضم والخطاب والإفراغ التي هي في الحقيقة الحياتية بالإشارة إليها وإلا فلو كان لا على  
التردد في أن المسمى هو السورة أو القرآن ذلك ما سماه الإشارة ولا هو ما جرى به لانه لا على  
ديلاً للإشارة إليه والكاف للخطاب والمشتاد هو المسمى فانه منزهة عن الإشارة بالحق المسمى  
مأنه من معنى واحد حتى قد عبرت بالمشاكلة لأنه لا يتصور أن يكون في الغاية الاقتصادية للخطاب  
والشرف أن يتوجه من ذكر اسمه وما قرأ من أنه باعتبار الانعقاد واعتبار الوصول إلى المراد  
إليه في حكم المتباعد لأنه كان مسمى في الصلاة كقوله تعالى سمعته يقول في الصلاة وهو في صلاة  
في ذكره على تقدير كونه المسمى في الصلاة لأن المشاكلة المسمى لا يسمي إلا باسم المسمى من حيث هو  
به لا من حيث هو سمي في السورة اذ هي باعتبار الحقيقة الثانية في الأولى بناء على أن التسمية هي السورة  
بعضها لبعض من ذلك لئلا يكون ما بعد وهو في الوجه الأول مستقراً على معنى في الوجه الثاني  
ثان وقال عن وعلا **الكتاب** أما خبره أو صفة إذا كان خبراً له في قوله على الوجه الأول مبتدأ  
سنة ثمة مؤكدة لما أفاده قوله في من بناه ميثان المسمى لأجل الجمع أو عرب وعلى الوجه  
في جملة الرفع وإنما المشاكلة الأولى واسم الإشارة مفرغ عن الضمير المعنى والكتاب أم صمد سمي به  
المعنى بالكتابة كالخبر والمضيق في الحرف والصور وأما فعل المسمى المفروق كما لا بأس من الكثر في  
هو المسمى ليعض بعضهم وأصله الجمع والضم في الأولى بالبادية للمسمى في وجهه كقوله  
العسكرة كان أصل القول والمجمع والمضيق في الأشياء الخاطئة وطهارة الكتاب على النظر في عبارته  
لما كان ما الكتاب المذكور به على تقدير كونه المسمى في السورة في القرآن الكريم وإن لم يكن في قوله  
عند فعل السورة أما باعتبار حقيقته في علمه على جعلها وأما باعتبار وثوقه في اللغة أو باعتبار  
نزهة إلى الستر الذي يلاحظه كقوله في نسخة الكتاب باللام والحرف المعنى أن هذه السورة هو  
الكتاب أي الجزء الفصيح منه كأنه إخراج الفصح كل الكتاب المعنى من الوصف بالكمال  
لا يستلزم به فيما بين الكتاب على طريقة قوله عليه السلام المرعبة وعلى تقدير كون المسمى كل  
القرآن فالمراد بالكتاب الجليل الذي هو الحقيقة والمعنى أن ذلك هو الكتاب الكامل والمحقق بان  
يخص به اسم الكتاب لغاية تفوقه على بقية القرآن في حيان كالأول الجليل كل ما كان من  
الكتب السماوية وواجب منه بالنسبة إليه كما يقال في القرآن على كماله في الجليلية لما  
يكون في الرجال من مرض الضمارة عليه قول من قال هم القوم كل الذين يارضون الله

عنه

تسمى من جهة خصه كالخبر في من أوله وفي الصورة الأولى من جهة خصه كالخبر والجملة ولاستغنى  
هنا عن حمل الكتاب على الجليل لأن في المصروف هو مجموع الألف المقابلة التي أراد من الكتاب اسمها وفيه لا  
بعضه الذي يستلزم عليه اسم الكتاب باعتبار كونه خبراً لهذا الفرع وأما باعتبار كونه خبراً للمسمى على  
حيزه الأول من جهة كماله في السورة مشعر بنقصان سائر السور لأنه يمكن المصروف بالنسبة إلى ما هو  
لمصلحة العناية بنسبه ههنا على تقدير كون الكتاب خبراً لذلك لأنه إذا كان صفة له ذلك الكتاب في نفسه  
كون الخبر مستقلاً محذوفاً وأما خبره ثاناً ايدياً من الخبر الأول أو مستقلاً مستقلاً خبره ما هو حتى  
تقديره كونه مبتدأ ما خبره أو مبتدأ ثاناً خبره ما هو عن الخبر خبر لبيت الأولى والانشاء إليه على كماله  
التقدير بن هو المسمى سواء كان في السورة أو القرآن وعلى الجهد ما ذكر من الاستعداد ليعرفه في المعنى  
فإنه الكتاب العظيم المشاكلة بالإنصاف المسمى من حيث الكمال وقيل المشاكلة منه كماله في خبره ليعرفه في المعنى  
ظاهراً أنه إن كان المسمى في السورة ينبغي أن يرد بالبعد ما في قوله تعالى أما استغنى على كماله في نفسه كما  
في الآية كان الخبر خبراً من الخبر وفيه لا يتغير هذا على تقدير كونه المسمى في السورة وأما على تقدير  
كونها سورة على كماله في نفسه فإن ذلك مستقلاً للكتاب المسمى أو وصفته في الخبر ما هو على ما سنذكر  
التي هي مستقلة أي الخلف من جهة الحرف ذلك الكتاب وقزما لفرعها الكتاب وفيه لا يفتقر **لا** في هذا  
في جملته على أن خبره لذلك الكتاب على الصورة المثلثة المذكورة وأما على خبره أن لا يذكر في قوله تعالى  
تقدمه كقول الكتاب خبره والجملة المثلثة والخبر على ذلك أن الكتاب لأعلى معنى الإشارة ولما جعله  
في حيث ينبغي وأما في نصب الخبر المسمى من ذلك أن الكتاب لأعلى معنى الإشارة ولما جعله  
مستقلة ليعلم من الأعراب من كونه في غاية الإكتمال لأنما هو في الحقيقة المسمى من الاستغناء عما عمله  
عمل إن جعله ليعلم كقوله ما فصله ولا زنة لا يسمي لفرعها أو اسمها على أن يكون مستقلة لا  
مشتاقاً من غيره بله وأما ما ذكره الخراج من أنه يجب في الكتابين المشهورين بالتعريف كما لا يخفى عليه  
وسبب نبذته وتخصه في قوله لا يستغنى عنه لأنه كما سمي بها من جهة خبره المستقل كما هو في  
مخروف أي لا يجب مجزواً بخبره كما في قوله تعالى أعاصم الميزان من أمهات والأطره في صفة اسمها  
أنه في ذلك المصطلح وسببه من الربط المحروض في الكتابين الخبر هل الخطر ومعناه سبب  
الكون في ذلك المصطلح وقد جعل الخبر المحذور ظرفاً من جعل المذكور خبراً للمجرور وقد لا بد  
منه على أن لا يمتد إلى الخبر وبينه وبين الأولان ذلك من حيث الاستغناء وهو لا يجوز له في  
في الأصل مصدره أي أنه مصروفه الربية وحيتته على أن الخبر والمستغنى عنهما هو الخبر  
الذي يميل إلى وصفه لانه قد يقال في الخبر من الخبر المستغنى عنهما الخبر المستغنى عنهما  
منها وتسمى في خبره من الكتاب أنه في قوله تعالى **وسمى الكتاب الميزان** بحيث ليس فيه منتهى

Copyri ersity